المحاضرة السابعة

التحليل المالي للمصارف

27/4/2024

أولاً: مقدمة: (للاطلاع)

_ **يتم الاهتمام بتحليل القوائم المالية للمصرف:** بهدف التعرف على مصادر الأموال ومجال استخدامها، والحكم على نتائج أعمال المصرف.

_ ويسعى المحلل المالي إلى تحليل وتفسير القوائم المالية المصدقة وعرض نتائج التحليل من خلال تحويل البيانات المعروضة في هذه القوائم إلى معلومات، لمعاونة الإدارة العليا للمصرف وغيرها من الجهات المستفيدة من التحليل المالي في المتابعة والرقابة وقياس الأداء للأنشطة الأساسية للمصرف، بالإضافة إلى ذلك يمكن اعتبارها قاعدة أساسية من المعلومات للتخطيط المالي المستقبلي.

_ تهتم أغلب الجهات المستفيدة من التحليل المالي بتحليل موقف السيولة للمصرف، وربطها بتحليل حجم الودائع، لأهميتها في العمل المصرفي وكونها تمثل مصدر أساسي من مصادر الأموال، ويجب التأكد من مدى توافر السيولة لمواجهة احتياجات المودعين من هذه الودائع.

_ وتحليل مدى التناسق بين مصادر الأموال الخارجية والداخلية، وتخطيط سياسة الاستثمار وتوظيف الأموال المناسبة بهدف المواءمة بين السيولة والربحية.

_ ويفيد التحليل المالي لمعرفة ربحية المصرف بعد تحليل سياسة توظيف الأموال، بهدف توجيه الأموال إلى المجالات الأكثر ربحية، وكلك معرفة التكاليف.

_ ويهتم المودعون كدائنين للمصرف بمعرفة مدى قدرة المصرف على أداء هذه الالتزامات عندما يطلب منه ذلك، وأيضاً مدى قدرة المصرف على إقراضهم.

_ وتهتم الجهات الرقابية كالمصرف المركزي بتحليل القوائم المالية للمصارف، للتعرف على مدى سلامة مراكزها المالية.

ثانياً: التحليل المالي للمصارف باستخدام النسب المالية: (مطلوب)

_ هناك تحليل باستخدام النسب المالية التي تزودنا بمعلومات عن السيولة ومدى ملائمة رأس المال والكفاءة في توظيف الموارد المتاحة وربحية المصرف وأهم النسب المستخدمة (نسب السيولة، الربحية، النشاط، المديونية، الأسهم، النمو).

المجموعة الأولى: نسب السيولة

_ تعرض نسب السيولة قدرة المصرف على توفير السيولة للإيفاء بالتزاماته المتنوعة تجاه العملاء، وأهمها تلبية طلبات سحب الودائع ومنح القروض بمختلف أنواعها.

وتقاس نسب السيولة في المصرف من خلال مجموعة من المؤشرات، منها:

1. نسبة الاحتياطي النقدية الإلزامي = (الأرصدة لدى المصرف المركزي / إجمالي الودائع).

تحتفظ المصارف بأرصدة لدى المصرف المركزي وبدون فوائد بنسبة معينة من الودائع التي يحددها المصرف المركزي.

2. نسبة السيولة النقدية = (النقدية بالصندوق / الودائع تحت الطلب).

وتستخدم للدلالة على مدى الكفاية في النقدية الحاضرة لدى المصرف لمقابلة الاحتياجات العاجلة المترتبة على طلبات السحب من الودائع الجارية (تحت الطلب).

3. نسبة السيولة العامة = (النقدية بالصندوق + أرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى+ استثمارات قصيرة الأجل) / إجمالي التزامات المصرف.

وتستخدم للدلالة على نوع الأموال السائلة التي يجب ان تحتفظ بها المصارف. ومدى قدرة السيولة الحاضرة لدى المصرف على تغطية التزامات المصرف (من التزامات المصرف: إجمالي الودائع، الشيكات والحوالات المستحقة الدفع، المسحق للمصارف....).

المجموعة الثانية: نسب الربحية

_ وهي التي تقيس ربحية المصـــرف التي تعد ذات أهمية كبيرة نظراً للمخاطر التي يتعرض لها العمل لمصـــرفي. ومن المعروف أن الهدف الرئيسي للمصرف هو تعظيم ثروة الملاك، وتحقيق هذه الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح.

وتقاس نسب الربحية في المصرف من خلال مجموعة من المؤشرات، منها:

1. معدل العائد على الأصول = (صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول).

تبين هذه النسبة مقدار ما تحققه وحدة نقدية واحدة مستثمرة في أصول المصرف من الربح.

2. معدل العائد على حق الملكية = (صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حق الملكية).

تبين هذه النسبة مقدار ما تحققه وحدة نقدية واحدة مستثمرة من أموال المالكين (المساهمين) من الربح في المصرف. وأموال المساهمين هي عبارة عن رأس المال والاحتياطي والأرباح المحتجزة والمخصصات.

3. معدل العائد على الودائع = (صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الودائع).

يقيس مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها باعتبارها من الأموال الهامة المتاحة للتوظيف، وهي من أكبر مصادر التوظيف في المصرف.

4. نسبة هامش الربح الصافي= (صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الإيرادات).

تقيس ما تحققه وحدة نقدية واحدة من الإيرادات من الربح الصافي. وتشمل إجمالي الإيرادات التي يحققها المصرف كل من الفوائد والعمولات المصرفية التي يقدمها المصرف.

المجموعة الثالثة: نسب سياسات توظيف الأموال

_ وهي التي تمكن من تحديد العلاقة بين أصول المصرف (توظيفات الأموال) بعضها البعض، وبينها وبين المصادر التي يعتمد عليها في تمويلها وخاصة المصادر الخارجية. والتي بها درجة عالية من الخطر.

وتقاس نسب توظيف الأموال في المصرف من خلال مجموعة من المؤشرات، منها:

1. معدل إقراض الودائع = (نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع)

تعبر عن مدى اســتخدام الودائع في عملية الإقراض، للوقوف على الحجم الموجه من الودائع إلى عمليات الإقراض من إجمالي الودائع. يراقب المصــرف المركزي هذا الجانب في شــكل تحديد نســبة معينة يجب ألا يتم تجاوزها (الســقف الائتماني)، وإلا تعرض المصرف للخطر القانوني.

2. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي أصول المصرف = (نقدية بالمصرف + نقدية بالمصارف الأخرى + أصول شبه نقدية) إلى إجمالي أصول المصرف

تمكن من تحديد قدرة المصرف في تشغيل أصوله في مجالات تحقق إيراداً أكثر من وضعها في شكل نقدي أو شبه نقدي.

3. معدل توظيف الأموال المتاحة = (القروض + الاستثمارات في الأوراق المالية) / (الودائع + حقوق الملكية).

تبين هذه النسـبة مدة اسـتخدام الأموال المتاحة للمصـرف من ودائع ورأس مال واحتياطيات وأرباح غير موزعة...الخ في القروض والاستثمارات في الأوراق المالية.

المجموعة الرابعة: نسب كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية)

_ يقسم رأس المال في المصرف إلى رأسمال ممتلك ومقترض. والممتلك يعني ملكية أصحاب المصرف، وتكمن أهميته في أن معايير بازل الدولية أوجدت العلاقة بين رأس المال الممتلك والموجودات المصرفية، بحيث لا تقل عن 8% لمواجهة الخسائر المحتملة والمتوقعة.

رأس المال يجب أن يكون كافياً لتغطية تكلفة الأصول الثابتة التي يحتاجها المصرف، والخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الإقراض والاستثمار وغيرها، وأن يساعد المصرف في الاستمرار والبقاء.

ويرتبط رأس المال الممتلك ارتباطاً وثيقاً بالمخاطرة التي يتحملها المصــرف، فكلما زادت مخاطرته كلما زادت الحاجة لتدعيم رأسماله.

وتقاس الملاءة المصرفية (مدى متانة رأس المال الممتلك) بمجموعة من المؤشرات، منها:

1. نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع = (حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع)

_ يقيس قدرة المصرف على رد الودائع من رأسمالها، ويعتبر هذا المقياس من أشهر وأقدم المقاييس انتشاراً في الحياة المصرفية. وكانت القاعدة المتبعة ألا تتجاوز هذه النسبة 10%.

ومن أهم المآخذ على هذه النسبة إهمالها مجموع ونوعية الأصول التي تستخدم فيها الودائع. حيث من الممكن لمصرفين متساويين في مقدار نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، أن يستخدم أحدهما معظم ودائعه في أصول ذات درجة عالية من المخاطرة، بينما يستخدمها الآخر في أصول أقل مخاطرة، مما يعني اختلاف سلامة المصرفين تبعاً لطبيعة أصولهما دون أن ينعكس هذا الاختلاف في النسبة.

2. نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول = (حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول)

_ يمتاز عن المقياس الأول بكونه يربط رأس المال الممتلك بالأصول التي ينبغي أن يمتص رأس المال الممتلك أي خسائر ناجمة عن استخدامها. أي يستخدم للدلالة على مدى كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر التي تحدث في قيم هذه الأصول دون المساس بأموال المودعين.

_ يؤخذ على هذا المعيار أيضاً اعتماده على مجموع الأصول دون التمييز بين أنواعها المختلفة.

3. نسبة رأس المال الممتلك إلى الأصول الخطرة = (حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة)

_ ويوجد عدة تعاريف للأصول الخطرة منها هي كل أصول المصرف باستثناء النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي، والودائع لدى المصارف الأخرى، والسندات التي تصدرها الحكومة.

ويؤخذ على هذه النسبة أنه يعتمد على مجموع الأصول ذات المخاطرة دون تمييز بين أنواع الأصول ذات المخاطرة، وبالتالي بحاجة لمقياس يميز بين الأصول من حيث المخاطرة.

4. نسبة كفاية رأس المال:

_ لقد اعتمدت أكثر المصارف على مقررات لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال، إذ أوصت هذه المقررات على أهمية ربط رأس المال بمخاطر الأصول المصرفية، إضافة إلى البنود خارج الميزانية كالكفالات والاعتمادات.

وتقسيم رأس المال إلى رأسمال أساسي (وتضم رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلنة والأرباح غير الموزعة) ورأس مال مساند (وتضم البنود الأخرى التي ترى المؤسسات الإشرافية المحلية أو الدولية ضرورة احتسابها ضمن عناصر رأس المال مثل الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة التقييم ومخصصات الديون المشكوك فيها....).

وكذلك تقسيم الأصول والبنود من خارج الميزانية إلى شرائح بهدف إعطاء كل شريحة درجة (نسبة) من المخاطر، تتراوح بين صفر و100%، وتم تحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال بنسبة 8% منسوبة إلى الأصول بعد ترجيحها حسب درجة مخاطرها.

المجموعة الخامسة: نسب قياس المخاطر المصرفية

1. مخاطر الائتمان:

وتقاس مخاطر الائتمان بالخسائر= (خسائر القروض / إجمالي القروض)

_ تظهر هذه المخاطرة عندما لا يلتزم المقترضون بدفع الفوائد وأقساط القروض لظروف طارئة خاصة بالمقترضين أو التقصير من موظفي منح الائتمان في التنبؤ بحالة العميل.

2. مخاطر تركز القروض:

وتقاس مخاطر التركز للقروض= (القروض الممنوحة إلى قطاع معين / إجمالي القروض)

تظهر هذه المخاطر بسبب التركيز في منح الائتمان لقطاعات معينة مثل قطاع العقارات أو قطاع الصناعة. مما يعرض المصرف إلى المخاطر في حالة انخفاض أسعار العقارات أو تدهور العوائد في القطاع الصناعي بسبب الانكماش الاقتصادي....